الأمم المتحدة

A/62/423/Add.3

الجمعية العامة

Distr.: General
10 December 2007
Arabic
Original: English

الدورة الثانية والستون

البند ٥٨ (ج) من جدول الأعمال

القضاء على الفقر وقضايا إنمائية أخرى: تنمية الموارد البشرية

تقرير اللجنة الثانية*

المقررة: السيدة تامار **تشيتانافا** (جورجيا)

أولا – مقدمة

١ – أجرت اللجنة الثانية مناقشة موضوعية بشأن البند ٥٨ من جدول الأعمال (انظر A/62/423، الفقرة ٢). واتخذ إجراء بشأن البند الفرعي (ج) في الجلستين ٢٦ و ٣٣، المعقودتين في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر و ٧ ديسمبر ٢٠٠٧. ويرد سرد لنظر اللجنة في البند الفرعي في المحضرين الموجزين ذوي الصلة (A/C.2/62/SR.26 و ٣٣).

ثانيا – النظر في مشروعي القرارين A/C.2/62/L.32 و A/C.2/62/L.51

٢ – في الجلسة ٢٦، المعقودة في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر، عرض ممثل باكستان، باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين، مشروع قرار معنوناً ”تنمية الموارد البشرية“ (A/C.2/62/L.32)، فيما يلي نصه:

* يصدر حاليا تقرير اللجنة بشأن هذا البند في أربعة أجزاء، تحت الرمز A/62/423 و Add.1-3.

121207 121207 07-62502 (A)

”**إن الجمعية العامة،**

”**إذ تشير** إلى قراراتها ٥٢/١٩٦ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧، و ٥٤/٢١١ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، و ٥٦/١٨٩ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، و ٥٨/٢٠٧ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، و ٦٠/٢١١ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥،

”**وإذ تشير أيضا** للقمة العالمية لمجتمع المعلومات،

”**وإذ تشدد** على أن العلم والتكنولوجيا يشكلان عنصرا بالغ الأهمية في تنمية الموارد البشرية، يمكن أن يعزز الفرص المتاحة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية،

”**وإذ تلاحظ** الفجوة التكنولوجية الهائلة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، وإذ تشدد على ضرورة سدها على وجهة الاستعجال،

”**وإذ تقر** بأن العولمة والتواصل والترابط عوامل تعمل على الإسراع بخطى الابتكار التكنولوجي، الأمر الذي يقتضي من البلدان أن تطور المهارات والمعارف اللازمة لاقتناء الابتكارات التكنولوجية وتكييفها ونشرها،

”**وإذ تقر أيضا** بأن قدرة البلدان النامية محدودة على اقتناء المعارف والابتكارات التكنولوجية وتكييفها ونشرها، وإذ تؤكد أهمية تقديم المجتمع الدولي للمساعدة من خلال توفير الموارد المالية والتقنية وفي مجال التمكين من الوصول إلى التكنولوجيا،

”**وإذ تشدد** على أهمية تسهيل الوصول إلى المعرفة والتعلم في المجال التكنولوجي على نحو فعال التكاليف ومنصف،

”**وإذ تؤكد** أن التعليم في مجال العلم والتكنولوجيا له أهمية أساسية فيما يتعلق بالمعرفة والابتكار التكنولوجيين، وإذ تعترف بالقيود التي تواجهها البلدان النامية في هذا الشأن،

”**وإذ تشدد** على أهمية الاستخدام الفعال للعلم والتكنولوجيا في تعزيز تنمية الموارد البشرية في سياق استراتيجيات وطنية تتركز على المعرفة والتعلم في المجال التكنولوجي، تؤازرها بيئة دولية تمكنها من بلوغ أهدافها،

”**وإذ تشدد أيضا** على أنه فيما تقع المسؤولية الأولى عن تحديد وتنفيذ مثل هذه الإستراتيجية على عاتق الحكومات، فإن الحاجة تدعو إلى تقديم المجتمع الدولي لكامل الدعم في هذا الجهد،

”١ - **تحيط علما** بتقرير الأمين العام؛

”٢ - **تشجع** الحكومات على أن تجعل من المعرفة والتعلم في المجال التكنولوجي أولوية من أولويات استراتيجياتها لتنمية الموارد البشرية، وتحث البلدان المتقدمة النمو على توفير فرص الوصول إلى التكنولوجيات المتقدمة بأسعار معقولة؛

”٣ - **تشجع أيضا** الحكومات على بناء قدرات لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتشجيع الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستعمالها على نحو منصف من أجل تحسين الكفاءات المهنية والمهارات التقنية، وعلى تهيئة بيئة تمكن من التعلم مدى الحياة، حسب ما جاء في جدول أعمال تونس لمجتمع المعلومات، الذي اعتمدته القمة العالمية لمجتمع المعلومات، وتعيد تأكيد الدور البالغ الأهمية للمجتمع الدولي في الوفاء بالتزاماته في هذا الشأن؛

”٤ - **تشدد** على أهمية توظيف الاستثمارات في مجال البحث والتطوير في البلدان النامية من أجل تطوير قاعدة تكنولوجية واستحداث المعارف والابتكارات الملائمة للاحتياجات المحلية، وفي هذا الشأن تدعو إلى تقديم المساعدة التقنية والمالية من جانب المجتمع الدولي، بما في ذلك من خلال أنشطة البحث التعاوني؛

”٥ - **تؤكد بقوة** ضرورة إقامة صلات متينة بين أصحاب المصلحة المعنيين في أوساط التعليم والصناعة لكفالة وفاء المناهج والبرامج التعليمية بالاحتياجات العلمية والتكنولوجية الوطنية، وتدعو إلى تقديم الدعم الدولي من أجل التعليم العالي في البلدان النامية؛

”٦ - **تشدد** على أهمية التدريب التكنولوجي والمهني في زيادة التعلم والابتكار التكنولوجيين، وتشجيع إقامة المشاريع اللازمة للتنمية التكنولوجية؛

”٧ - **تشجع** الشراكات مع الشبكات ومرافق البحث دون الإقليمية والإقليمية والدولية ومع وسائر المؤسسات ذات الصلة في سبيل الوصول بجهود البحث إلى مستواها الأمثل، وتسهيل تقاسم التكاليف، وتحقيق مكاسب متبادلة، وتطلب إلى منظومة الأمم المتحدة تقديم المساعدة في هذا الشأن؛

”٨ - **تهيب** بالمجتمع الدولي أن يقدم الدعم، بما في ذلك من خلال منظومة الأمم المتحدة، لما تبذله البلدان النامية من جهود في رسم استراتيجيات تنمية الموارد البشرية التي تشجع على بناء القدرات التكنولوجية؛

”٩ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والستين تقريرا عن تنفيذ استراتيجيات تنمية الموارد البشرية، وبخاصة بشأن الدروس المستفادة ودور المجتمع الدولي في مساعدة هذه الجهود؛

”١٠ - **تقرر** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الرابعة والستين في إطار البند المعنون ”القضاء على الفقر وقضايا إنمائية أخرى“ البند الفرعي المعنون تنمية الموارد البشرية.

٣ - وكان معروضا على اللجنة في جلستها ٣٣، المعقودة في ٧ كانون الأول/ديسمبر، مشروع قرار بعنوان ”تنمية الموارد البشرية“ (A/C.2/62/L.51)، مقدم من مقررة اللجنة استنادا إلى مشاورات غير رسمية جرت بشأن مشروع القرار A/C.2/62/L.32.

٤ - وفي الجلسة ذاتها، أبلغت اللجنة بأن مشروع القرار لا تترتب عليه أية آثار في الميزانية البرنامجية.

٥ - وفي الجلسة ٣٣ أيضا، أدخل ممثل لاتفيا، بصفته الميسّر، تصويبا شفويا على مشروع القرار (انظر A/C.2/62/SR.33).

٦ - وفي الجلسة ذاتها، اعتمدت اللجنة مشروع القرار A/C.2/62/L.51 بصيغته المصوبة شفويا (انظر الفقرة ٨).

٧ - وفي ضوء اعتماد مشروع القرار A/C.2/62/L.51، قام مقدمو مشروع القرار A/C.2/62/L.32 بسحبه (انظر A/C.2/62/SR.33).

ثالثاً – توصية اللجنة الثانية

توصي اللجنة الثانية الجمعية العامة باعتماد مشروع القرار التالي:

تنمية الموارد البشرية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ١٩٦/٥٢ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧، و ٢١١/٥٤ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، و ١٨٩/٥٦ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، و ٢٠٧/٥٨ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، و ٢١١/٦٠ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥،

وإذ تشير أيضا إلى القمة العالمية لمجتمع المعلومات،

وإذ تؤكد أن العلم والتكنولوجيا يؤديان دورا بالغ الأهمية في تيسير تنمية الموارد البشرية، وهو ما يمكن أن يعزز الفرص المتاحة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية،

وإذ تؤكد أن تنمية الموارد البشرية عنصر أساسي في الجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، وإلى زيادة الفرص المتاحة للأشخاص، ولا سيما أشد الفئات ضعفا من السكان،

وإذ تسلم بالحاجة الملحة إلى سد الفجوة التكنولوجية ومساعدة البلدان النامية على الاستفادة من الفوائد التي يمكن جنيها من تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض تنمية الموارد البشرية،

وإذ تقر بأن العولمة والتواصل والترابط عوامل تعمل على الإسراع بخطى الابتكار التكنولوجي، الأمر الذي يزيد من الفوائد التي يمكن أن تجنيها البلدان التي تقوم بتطوير المهارات والمعارف اللازمة لاقتناء الابتكارات التكنولوجية وتكييفها ونشرها،

وإذ تقر أيضا بأن قدرة البلدان النامية على اقتناء المعارف والابتكارات التكنولوجية وتكييفها ونشرها كثيرا ما تكون محدودة، وإذ تؤكد أهمية قيام المجتمع الدولي بتقديم المساعدة والموارد المالية والتقنية، حسبما تقتضيه الضرورة، وتعزيز الشراكات الدولية لزيادة عمليات نقل تكنولوجيا القطاع الخاص، حسبما يكون ذلك مناسبا،

وإذ تؤكد أهمية تيسير الحصول على المعرفة والتعلم في المجال التكنولوجي على نحو متزايد وفعال من حيث التكاليف وعلى قدم المساواة، وذلك بوسائل من بينها توفير أطر تجارية واستثمارية مفتوحة،

وإذ تؤكد أن التعليم في مجال العلم والتكنولوجيا له أهمية أساسية للمعرفة والابتكار في المجال التكنولوجي، وإذ تقر بالفوائد التي ستجنيها كل البلدان بجعل ذلك من أولويات التعليم، وإذ تلاحظ القيود التي يواجهها بعض البلدان النامية في هذا الصدد،

وإذ تقر بأهمية العلم والتكنولوجيا في تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة،

وإذ تؤكد أهمية الاستخدام الفعال للعلم والتكنولوجيا في تعزيز تنمية الموارد البشرية في سياق استراتيجيات وطنية ترتكز على المعرفة والتعلم في المجال التكنولوجي، تؤازرها بيئة محلية ودولية مواتية،

وإذ تؤكد أيضا أن الحكومات هي المسؤولة في المقام الأول عن تحديد وتنفيذ سياسات مناسبة لتنمية الموارد البشرية، وأن ثمة حاجة إلى زيادة الدعم المقدم من المجتمع الدولي للجهود الوطنية التي تبذلها البلدان النامية،

وإذ تؤكد كذلك أن الصحة والتعليم هما أساس تنمية الموارد البشرية، وأن من الضروري أن يكفل للأطفال في كل مكان، ذكورا وإناثا على السواء، أن يكون بمقدورهم، بحلول عام ٢٠١٥، إنهاء مرحلة التعليم الابتدائي بكاملها والالتحاق بجميع مراحل التعليم على قدم المساواة،

وإذ تلاحظ تأثير حركة ذوي المهارات العالية والشهادات الجامعية المتقدمة في تنمية الموارد البشرية والتنمية المستدامة في البلدان النامية، وإذ تؤكد الحاجة إلى نهج عالمي وشامل لتعظيم الأثر الإيجابي لحركة العمالة الماهرة في تنمية الموارد البشرية،

وإذ تؤكد أن القطاع الخاص يقوم بدور هام في نشر العلوم والتكنولوجيا التطبيقية لكن الحكومة هي المسؤولة في المقام الأول عن تحديد وتنفيذ استراتيجية وطنية لتشجيع المعرفة والتعلم في المجال التكنولوجي، بدعم من المجتمع الدولي،

وإذ تشدد على استمرار الحاجة إلى التنسيق والتعاون فيما بين مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، في إطار ولاياتها، لمساعدة البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا، في دعم تنمية مواردها البشرية،

١ - **تحيط علما** بتقرير الأمين العام[(١)]؛

٢ - **تشجع** الدول الأعضاء على أن تجعل من المعرفة والتعلم في المجال التكنولوجي أولوية من أولويات استراتيجياتها لتنمية الموارد البشرية في جميع مراحل التعليم،

---

(١) A/62/308.

في إطار التعلم النظامي وغير النظامي، وتشدد على أهمية توافر القدرة لدى المعلمين في عملية التعلم في المجال التكنولوجي؛ وتشجع المجتمع الدولي على أن يواصل، بالنظر إلى اختلاف مستوى التنمية بين البلدان، تيسير انتشار المعارف العلمية والتقنية انتشارا كافيا ونقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية وحصولها عليها واقتنائها لها، في ظل شروط العدالة والشفافية المتفق عليها وبما يفضي إلى تنمية الموارد البشرية؛

٣ - **تسلم** بأهمية تنمية الموارد البشرية في تعزيز التنمية المستدامة، وتشجع الحكومات على إدماج سياسات تنمية الموارد البشرية في استراتيجياتها الإنمائية الوطنية؛

٤ - **تدعو** إلى اتخاذ خطوات لإدماج منظور جنساني في تنمية الموارد البشرية، بوسائل منها السياسات والاستراتيجيات والإجراءات الموجهة الرامية إلى تعزيز قدرات المرأة ومشاركتها في الأنشطة الإنتاجية، وتشدد، في هذا الصدد، على ضرورة كفالة مشاركة المرأة مشاركة كاملة في صياغة وتنفيذ تلك السياسات والاستراتيجيات والإجراءات؛

٥ - **تحث** على اعتماد نهج شاملة للقطاعات فيما يتعلق بتنمية الموارد البشرية تشمل عدة عوامل، من بينها النمو الاقتصادي، والقضاء على الفقر، وتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية، وسبل العيش المستدامة، وتمكين المرأة، وإشراك الشباب، واحتياجات الفئات الضعيفة في المجتمع، واحتياجات المجتمعات الأصلية المحلية، والحرية السياسية، والمشاركة الشعبية، واحترام حقوق الإنسان، والعدالة والإنصاف، وجميعها عوامل أساسية لتعزيز القدرات البشرية من أجل مواجهة تحدي التنمية؛

٦ - **تهيب** بالمجتمع الدولي، بما في ذلك كيانات منظومة الأمم المتحدة، تقديم الدعم لجهود البلدان النامية الرامية إلى التصدي للآثار السلبية لفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، والملاريا، والسل، وسائر الأمراض المعدية في مواردها البشرية؛

٧ - **تشجع** الدول الأعضاء على بناء قدرات لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتشجيع الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستعمالها على نحو منصف من أجل تحسين الكفاءات المهنية والمهارات التقنية، وعلى تهيئة بيئة تمكن من التعلم مدى الحياة، وتعيد تأكيد الدور البالغ الأهمية للمجتمع الدولي في الوفاء بالتزاماته في هذا الشأن؛

٨ - **تشجع أيضا** الدول الأعضاء على توسيع تعليم العلوم التقنية والمهنية والحرفية والعملية ليشمل جميع القطاعات الاجتماعية، وبخاصة النساء والفئات المحرومة، وعلى زيادة تمكينها بتسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل تسهيل زيادة تكافؤ فرص الحصول على التدريب والتعليم في مجال العلم والتكنولوجيا؛

٩ - **تؤكد** أن الاستثمار في تنمية الموارد البشرية ينبغي أن يشكل جزءا لا يتجزأ من السياسات والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية، وتدعو، في هذا الصدد، إلى اعتماد سياسات لتيسير الاستثمار الذي يركز على تنمية البنية الأساسية والقدرات، وذلك بعدة وسائل، من بينها التعليم والصحة والعلم والتكنولوجيا، بما في ذلك تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

١٠ - **تؤكد أيضا** أهمية توظيف الاستثمارات في مجال البحث والتطوير في جميع البلدان، وبخاصة البلدان النامية، لتشكيل قاعدة تكنولوجية واستحداث المعارف والابتكارات الملائمة للاحتياجات المحلية، وفي هذا الصدد، تشجع الحكومات، أن تقوم، عند الاقتضاء، باعتماد نظم تجارية واستثمارية وتنظيمية تعزز الاستثمار الخاص - العام في مجال البحث والتطوير، وتدعو إلى أن يقدم المجتمع الدولي المساعدة التقنية والمالية بوسائل منها البحث التعاوني؛

١١ - **تؤكد كذلك** ضرورة إقامة صلات متينة بين أصحاب المصلحة المعنيين في أوساط التعليم والصناعة لكفالة وفاء المناهج والبرامج التعليمية بالاحتياجات العلمية والتكنولوجية الوطنية، وتشجع بقوة الدعم الدولي لتعليم العلم والتكنولوجيا، بما في ذلك في التعليم العالي بالبلدان النامية؛

١٢ - **تؤكد** أهمية التدريب التقني والمهني في زيادة التعلم والابتكار في المجال التكنولوجي، وتشجيع إقامة المشاريع اللازمة للتنمية التكنولوجية؛

١٣ - **تشجع** الشراكات مع الشبكات ومرافق البحث دون الإقليمية والإقليمية والدولية ومع وسائر المؤسسات ذات الصلة، العامة منها والخاصة، في سبيل الوصول بجهود البحث إلى مستواها الأمثل، وتسهيل تقاسم التكاليف، وتحقيق مكاسب متبادلة، وتطلب إلى منظومة الأمم المتحدة تقديم المساعدة في هذا الشأن؛

١٤ - **تهيب** بالكيانات ذات الصلة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة أن تعطي الأولوية لأهداف تنمية الموارد البشرية، بعدة وسائل، من بينها إدراج دعم واضح في برامجها الإنمائية لبناء القدرات في مجال العلم والتكنولوجيا بما يتماشى مع الاحتياجات والموارد والثقافة والممارسات المحلية؛

١٥ - **تحث** المجتمع الدولي ومنظومة الأمم المتحدة على أن يواصلا، بوسائل منها إقامة الشراكات بين القطاعين العام والخاص، دعم الجهود التي تبذلها البلدان النامية لرسم استراتيجيات تنمية الموارد البشرية التي تشجع على بناء القدرات التكنولوجية؛

١٦ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والستين تقريرا عن تنفيذ استراتيجيات تنمية الموارد البشرية، وبخاصة بشأن الدروس المستفادة ودور المجتمع الدولي والكيانات الأخرى، بما في ذلك القطاع الخاص، في دعم هذه الجهود؛

١٧ - **تقرر** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الرابعة والستين في إطار البند المعنون ''القضاء على الفقر وقضايا إنمائية أخرى'' البند الفرعي المعنون ''تنمية الموارد البشرية''.